Climate Justice and The Role of International Law in Entrenching it

Douha Khamis Mohammed Abed Al-Dulaimi
College of Law, University of Al-Maarif, Ramadi, Iraq
law.doha.khamis@uoa.edu.iq

KEYWORDS: **Climate justice, Responsibility, International Law, Climate change.**

https://doi.org/10.51345/.v36i3.1108.g563

ABSTRACT:

Climate justice has become one of the central issues occupying a prominent position on the international agenda, particularly in the context of addressing the escalating challenges of climate change. The concept of climate justice seeks to establish a fair balance between two interrelated paths: the first involves the urgent need to reduce greenhouse gas emissions responsible for global warming, while the second emphasizes the importance of re-evaluating traditional systems related to the extraction, distribution, and transportation of natural resources, as well as the production of goods, energy generation, service provision, patterns of consumption, waste disposal, and climate finance mechanisms. Environmental justice represents a critical intersection between human rights and climate change concerns. Its primary objective is to safeguard the rights of individuals who may be adversely affected by the negative impacts of climate change. In this sense, environmental justice serves as the most effective approach to ensuring the equitable distribution of climate-related burdens and costs between industrialized, developed countries on one hand, and developing nations on the other, taking into account historical responsibilities for emissions and the differing capacities for adaptation and response. The significance of this study lies in the absence of a clear international consensus on how to implement the principle of equitable and fair distribution of the benefits and burdens arising from climate change. Accordingly, there is a pressing need to explore the position of international law with regard to environmental justice, as it constitutes a fundamental entry point for understanding the legal and regulatory frameworks governing this complex issue.

العدالة المناخية ودور القانون الدولي في تكريسها

ضحى خميس محمد عبد الدليمي
كلية القانون، جامعة المعارف، الرمادي، العراق
law.doha.khamis@uoa.edu.iq

الكلمات المفتاحية | **العدالة المَناخية، المسؤولية، القانون الدولي، تغير المناخ**

https://doi.org/10.51345/.v36i3.1108.g563

ملخص البحث:

أضحت العدالة المناخية إحدى القضايا المحورية التي تحتل موقعاً متقدماً على سلم الأولويات الدولية، لا سيما في سياق التصدي لتحديات التغير المناخي المتزايدة. يسعى مفهوم العدالة المناخية إلى إرساء توازن عادل بين مسارين متكاملين: أولهما يتمثل في ضرورة الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة المسؤولة عن ظاهرة الاحتباس الحراري، وثانيهما يتجلى في أهمية إعادة تقييم النظم التقليدية المتعلقة باستخراج الموارد الطبيعية وتوزيعها ونقلها، إلى جانب عمليات إنتاج السلع، وتوليد الطاقة، وتقديم الخدمات، وأنماط الاستهلاك، وآليات التخلص من النفايات، فضلاً عن قضايا التمويل المناخي.

تُجسد العدالة البيئية نقطة التقاء بين حقوق الإنسان وقضايا التغير المناخي، إذ تهدف بصورة رئيسية إلى صون حقوق الأفراد التي قد تتعرض للانتهاك نتيجة الآثار السلبية الناجمة عن التغيرات المناخية. ومن ثمّ، تُعد العدالة البيئية الوسيلة الأنسب لضمان توزيع عادل للأعباء والتكاليف المرتبطة بالتغير المناخي بين الدول الصناعية المتقدمة من جهة، والدول النامية من جهة أخرى، بما يراعي الفوارق التاريخية في المسؤولية عن الانبعاثات وقدرات الاستجابة والتكيف.

تنبع أهمية هذه الدراسة من غياب توافق دولي واضح حتى الآن بشأن آليات تطبيق مبدأ التوزيع العادل والمنصف للمنافع والأعباء المرتبطة بظاهرة التغير المناخي. ومن هذا المنطلق، تبرز الحاجة إلى تحليل موقف القانون الدولي من العدالة البيئية، باعتبارها مدخلاً أساسيا لفهم الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحكم هذه الإشكالية المعقدة.

المقدمة:

يعد التغير المناخي من أبرز التحديات العالمية التي تواجه الإنسان في العصر الراهن، حيث يؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على حقوق الإنسان والعدالة البيئية. مع تزايد الأدلة العلمية حول تأثيرات تغير المناخ، ازداد الاهتمام بالقوانين الدولية التي تهدف إلى تنظيم الجهود للحد من هذه الظاهرة، وضمان حماية الفئات الضعيفة التي تتأثر بشكل أكبر. تنبع أهمية هذه الدراسة من الحاجة إلى تقييم مدى فاعلية هذه القوانين، ومدى إدراك الأفراد لتأثيرات التغير المناخي على حقوق الإنسان، وأهمية العدالة البيئية في معالجة هذه التأثيرات.

ترمي هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين العدالة البيئية وتغير المناخ من خلال منظور القوانين الدولية، مع التركيز على مدى كفاية التشريعات الحالية في حماية حقوق الفئات الأكثر ضعفاً. كما تسعى إلى تحليل الوعي المجتمعي بالقوانين البيئية ودورها في التصدي لآثار التغير المناخي.

أولا: مشكلة البحث

على الرغم من الجهود الدولية المتزايدة لمكافحة تغير المناخ، لا تزال هناك تحديات كبيرة تعترض سبيل تحقيق العدالة البيئية، خاصة فيما يتعلق بحماية الفئات الأكثر تأثرا مثل المجتمعات الفقيرة، واللاجئين، والمجتمعات الساحلية. تتمثل مشكلة الدراسة في الإجابة على السؤال الرئيسي:

-مدى إسهام القوانين الدولية في تحقيق العدالة البيئية والحد من تأثيرات تغير المناخ على حقوق الإنسان؟

ثانيا: أهداف البحث

تهدف هذه الدراسة إلى:

1- دراسة مدى فعالية القوانين الدولية في معالجة آثار تغير المناخ.
2- تحديد التحديات التي تواجه تطبيق العدالة البيئية في ظل التغيرات المناخية.
3- تقديم توصيات لتعزيز الإطار القانوني المتعلق بحماية حقوق الإنسان في ظل تغير المناخ.

ثالثا: أهمية البحث

تتمثل أهمية هذه الدراسة في إبراز الدور الحيوي الذي تلعبه القوانين الدولية في تحقيق العدالة البيئية، إلى جانب تقييم مدى فاعلية هذه الأطر القانونية في الحد من الآثار السلبية المترتبة على تغير المناخ. وتسعى الدراسة إلى تحليل الكفاءة التشريعية والتنفيذية لهذه القوانين في حماية البيئة وحقوق الإنسان المتأثرة بالتغيرات المناخية. كما تقدم نتائج الدراسة رؤى قيمة تساعد صانعي السياسات والمنظمات الدولية في تحسين استراتيجياتهم في هذا المجال، مما يسهم في تطوير آليات قانونية أكثر فاعلية.

رابعا: منهج البحث

في هذه الدراسة، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لاستكشاف العلاقة بين العدالة البيئية والقوانين الدولية المعنية بتغير المناخ. كما شمل التحليل دراسة متعمقة لنصوص المواد القانونية المتعلقة بالبيئة وتأثيراتها على حقوق الإنسان، بهدف تقديم رؤية شاملة توضح مدى تفاعل الإطار القانوني مع تحديات العدالة البيئية في سياق التغير المناخي.

خامسا: خطة البحث

تم تقسيم بحثنا إلى ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول العدالة البيئية وأبعادها في إطار القانون الدولي. وتم تقسيمه إلى ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مفهوم العدالة البيئية.

المطلب الثاني: دور القانون الدولي في تعزيز العدالة البيئية.

المطلب الثالث: التحديات القانونية في تحقيق العدالة.

أما في المبحث الثاني فقد تناولنا حقوق الإنسان في مواجهة التغير المناخي وتم تقسيمه الى مطلبين:

المطلب الأول: حقوق الإنسان المتأثرة بتغير المناخ.

والمطلب الثاني: حماية اللاجئين المناخيين في إطار القانون الدولي.

في المبحث الثالث من الدراسة، تم تحليل موقف الاتفاقيات الدولية تجاه مفهوم العدالة المناخية، حيث تم تقسيم هذا التحليل إلى مطلبين رئيسيين:

المطلب الأول: موقف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية من العدالة المناخية.

والمطلب الثاني: موقف بروتوكول كيوتو واتفاقية باريس للمناخ من العدالة المناخية.

المبحث الأَول: العدالة البيئية وأبعادها في إطار القانون الدولي

إن الأمر الذي لا خلاف عليه هو أن مصطلح العدالة المناخية يعد مصطلح حديث [1] حيث ظهر في الآونة الأخيرة ضمن أولويات الأعمال المناخية والتنموية، ولكن على الرغم من ذلك ينبغي أن نشير إلى أن تحديد هذا المصطلح على نحو واضح لم يتم إلا م ن خلال الاتفاقيات الدولية، وتحديدا من خلال اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية الخاصة بتغير المناخ.

لذلك سوف نقسم هذا المبحث الى ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مفهوم العدالة البيئية

المطلب الثاني: دور القانون الدولي في تعزيز العدالة البيئية

المطلب الثالث: التحديات القانونية في تحقيق العدالة البيئية

المطلب الأَول: مفهوم العدالة البيئية

العدالة البيئية هي مفهوم مستحدث يهدف إلى معالجة الظلم البيئي وتأثيراته السلبية على الفئات المتأثرة في المجتمع، حيث تسعى إلى ضمان حماية حقوق الأفراد في بيئة صحية ومأمونة. وتعتبر هذه العدالة بمثابة توازن بين الحفاظ على البيئة وحماية حقوق الإنسان، وتعد قضية من القضايا التي لا تزال في طور التطوير على المستوى القانوني الدولي[2]. وتركز العدالة البيئية بشكل خاص على التقليل من التأثيرات السلبية للتغير المناخي على الفئات الأكثر ضعفا، مثل الفقراء، اللاجئين، والنساء.

في السنوات الأخيرة، أصبحت العدالة البيئية قضية ملحة، خصوصا مع تصاعد آثار تغير المناخ وارتفاع درجة حرارة كوكب الأرض. ووفقًا لإحصائيات الأمم المتحدة، فإن التغير البيئي يهدد حياة حوالي 1.3 مليار شخص حول العالم، مما يعكس ضرورة تكاتف التعاون الدولي لمواجهة تلك التحديات من خلال أطر قانونية فعالة[3]. ومن أجل تعزيز هذا المفهوم، تسعى التشريعات البيئية الدولية إلى حماية هذه الفئات المتضررة من خلال ضمان الوصول إلى بيئة صحية ومتوازنة.

إن العدالة البيئية لا تقتصر فقط على حماية البيئة بل تتعدى ذلك إلى ضمان حقوق الإنسان في السياقات البيئية. فهذا يشمل تأمين الحق في الماء، الهواء النظيف، و المساواة في الانتفاع بالموارد الطبيعية. أما الفئات الأكثر تأثراً فهي المجتمعات الفقيرة، حيث تشير الدراسات إلى أن 80% من آثار التغير البيئي تتركز في الدول الفقيرة[4].

وتعتبر بعض الدراسات أن القانون الدولي يجب أن يتضمن عدالة بيئية توازن بين مسؤوليات الدول المتقدمة والدول النامية في الحد من آثار التغير المناخي، حيث تقوم الدول المتقدمة بدور رئيسي في التمويل التقني وتوفير الدعم المالي للدول الأكثر عرضة لهذه التغيرات[5]. وهذا يؤدي إلى ضرورة تبني مواقف قانونية تشدد على المساءلة القانونية فيما يتعلق بالتنمية المستدامة وحماية البيئة.

في إطار العدالة البيئية، تسعى المؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة إلى توفير أدوات قانونية لحماية البيئة، مثل اتفاقية باريس للمناخ التي تم اعتمادها في 2015. تهدف هذه الاتفاقية إلى تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة وتوفير أطر لتنمية دولية مستدامة[6] . ويظهر أن الاتفاقيات الدولية تلعب دورا محوريا في تحقيق العدالة البيئية، حيث تكون هذه الاتفاقيات بمثابة نقطة انطلاق لتطبيق القوانين الدولية التي تحمي حقوق الإنسان من التهديدات البيئية.

إضافة إلى ذلك، يعتبر التغير المناخي بمثابة تهديدا للفئات البشرية على اختلاف أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية. لذلك فإن العدالة البيئية لا تقتصر على الحقوق البيئية التقليدية فقط، بل تشمل أيضا مسائل مثل ضمان العمل اللائق، وتوفير خدمات الصحة العامة، وحق العيش في بيئة خالية من التلوث. وكل هذه الحقوق تتداخل لتشكل إطارا قانونيا يوفر حماية شاملة للأفراد.

المطلب الثاني: دور القانون الدولي في تعزيز العدالة البيئية

إن الدور المحوري الذي يلعبه القانون الدولي في تعزيز العدالة البيئية لا يمكن التغافل عنه، حيث يتمحور في توفير أطار قانوني وتوجيهات لحقوق الإنسان في مواجهة التغير المناخي. يعتبر القانون الدولي في هذه السياق أداة لتنظيم العلاقات بين الدول ومراقبة التزاماتها في حماية البيئة والحد من التلوث[7] . ووفقًا لتقرير البنك الدولي

لعام 2022، فإن التغير المناخي يسبب خسائر اقتصادية تقدر بحوالي 5.5 تريليون دولار سنويا، مما يفرض على الدول تطبيق سياسات قانونية متطورة لمواجهة هذه التحديات.

وتعتبر من الآليات الرئيسية والتي تتبناها الدول لتحسين العدالة البيئية على المستوى الدولي هي اتفاقية باريس لتغير المناخ التي تم تبنيها في 2015. وقد نصت هذه الاتفاقية على أن الدول المتقدمة يجب أن تقدم الدعم المالي والتقني للدول النامية لمساعدتها في مواجهة آثار التغير المناخي. حيث يتم تخصيص حوالي 100 مليار دولار سنويا من الدول المتقدمة لصالح الدول النامية، وهي خطوة مهمة في تعزيز العدالة البيئية.[8]

إلى جانب ذلك، فإنَ القانون الدولي ينظم حقوقَ الإنسان من خلال مبدأ "الحق في بيئة صحية"، وهو ما نصت عليه العديد من الاتفاقيات مثل إعلان ستوكهولم 1972 والذي أرسى مبدأ العدالة البيئية في صلب القانون الدولي. هذه المبادئ القانونية تساهم في تحسين البيئة العالمية وتعمل على تقليل الفجوات بين الدول النامية والدول المتقدمة في مواجهة التحديات المناخية[9].

من جانب آخر، يعكف القانون الدولي على توفير آليات للمساءلة القانونية فيما يتعلق بانتهاك حقوق الإنسان بفعل التغيرات المناخية، بحيث يمكن أن تتحمل الدول المسؤوليةَ القانونية إذا ما ثبت أن سلوكها قد أدى إلى زيادة التلوث أو تسبب في أضرار بيئية جسيمة[10]. حيث يتزايد الجدل حول مسؤولية الدول الكبرى عن انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري، ويتساءل العديد من الخبراء عن مدى التزام الدول المتقدمة بتحقيق أهداف اتفاقية باريس.

من خلال هذ ا الإطار، يساهم القانون الدولي في تعزيز العدالة البيئية عن طريق إلزام الدول بتنفيذ التزاماتها البيئية والمساهمة في الحد من التأثيرات السلبية لتغير المناخ. ويظهر من الإحصائيات أن الدول التي تلتزم بهذه المعايير تشهد انخفاضا كبيرا في مستويات التلوث، مم ا ينعكس إيجاباً على صحة الإنسان وعلى تحسين جودة الحياة بشكل عام.[11]

المطلب الثالث: التحديات القانونية في تحقيق العدالة البيئية

على الرغم من الأطر القانونية الدولية المتاحة، فإن تحقيق العدالة البيئية يواجه العديد من التحديات التي يجب معالجتها. أحد أكبر التحديات يكمن في عدم تكافؤ الدول في التزاماتها تجاه البيئة، حيث تتفاوت المسؤوليات والقدرات بين الدول الكبرى المتقدمة والدول النامية في مواجهة التغير المناخي [12]. فمثلاً الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة والصين تسهمان بنسبة 40 % من انبعاثات الغازات الدفيئة، بينما تكون الدول الصغيرة والدول النامية هي الأكثر تضررا من آثار التغير البيئي.

من التحديات الأخرى التي يواجهها القانون الدولي في هذا الصدد هي ضعف القدرة على تنفيذ الاتفاقيات الدولية. ففي حين توجد اتفاقيات مثل اتفاقية باريس، إلا أن بعض الدول تتنصل من التزاماتها أو تتأخر في تنفيذها. وفي إحصائية نشرها البنك الدولي في عام 2021، تبين أن حوالي 60% من الدول لا تلتزم بشكل كامل بأهداف تقليل الانبعاثات المحددة في اتفاقية باريس[13].

كما أن هناك مشكلة في آليات المساءلة القانونية؛ إذ تواجه الدول صعوبة في تطبيق القانون الدولي على المستوى الدولي والداخلي. هذا يعكس عجزا في المنظومة القانونية الحالية في فرض العقوبات على الدول التي لا تلتزم بالمعايير البيئية. في هذا السياق، أكدت دراسات متعددة على أن تطبيق القوانين البيئية في الدول النامية يكون ضعيفا للغاية بسبب نقص الموارد المالية والبشرية[14].

المبحث الثاني: حقوق الإنسان في مواجهة التغير المناخي

تناولنا هذا المبحث من خلال مطلَبين، المطلب الأول، يتكلم عن حقوق الانسان المتأثرة بتغير المناخ، أما المطلب الثاني، يتناول حماية اللاجئين المناخيين في إطار القانون الدولي.

المطلب الأول: حقوق الإنسان المتأثرة بتغير المناخ

تتأثر العديد من حقوق الإنسان بسبب التغيرات المناخية، ومنها الحق في الحياة، الصحة، المياه، الطعام، والموارد الطبيعية. ففي حين أن التغير المناخي يؤثر على الجميع، فإن الفئات الضعيفة مثل الفقراء واللاجئين تعتبر الأكثر تأثر[15]. وتشير الدراسات إلى أن التغير المناخي يهدد بشكل كبير سبل العيش للمجتمعات الزراعية في الدول النامية، مما يؤدي إلى نزوح قسري وتهديد الحقوق الأساسية للإنسان الخاصة بتلك المجتمعات، على سبيل المثال، أظهرت دراسة للأمم المتحدة عام 2020 أن حوالي 200 مليون شخص في العالم سيصبحون لاجئين بفعل التغير المناخي بحلول عام 2050 [16].

وهذا يترجم إلى تهديدات مباشرة على حقوق الإنسان، حيث يعاني اللاجئون من ظروف قاسية تتعلق بتوفير الطعام والماء والصحة. ويتفاقم الوضع بشكل أكبر في المناطق الساحلية والجزيرة التي تعد عرضة بشكل خاص الفيضانات وارتفاع منسوب البحر، الى جانب ذلك، فإن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات الأكثر تأثرا تكون أيضا في خطر بسبب تأثيرات التغير المناخي على الزراعة والصناعة. فوفقا لتقرير للبنك الدولي، فإن التغير المناخي قد يؤدي إلى تقليص إنتاج الغذاء بنسبة 40% في بعض المناطق الاستوائية بحلول عام 2050 ، مما يشكل تهديدا كبيرا للأمن الغذائي والحق في التغذية[17].

المطلب الثاني: حماية اللاجئين المناخيين في إطار القانون الدولي

من أبرز القضايا التي تواجه العدالة البيئية على مستوى حقوق الإنسان هو التعامل مع اللاجئين المناخيين. هؤلاء الأشخاص يعانون من تهديدات مباشرة لمواردهم الأساسية بسبب الظواهر البيئية المتطرفة مثل الفيضانات والجفاف، مما يجبرهم على الهجرة من مناطقهم [18].

وبينما لا يعترف القانون الدولي بشكل رسمي باللاجئين المناخيين كفئة قانونية مستقلة، فإن هناك محاولات عديدة لتحسين وضعهم. على سبيل المثال، في إطار اتفاقية حقوق اللاجئين، لا توجد حماية مباشرة للاجئين المناخيين. ومع ذلك، بدأت العديد من المنظمات الدولية مثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) في وضع سياسات من أبرزها: حماية اللاجئين من الإعادة القسرية، وتسجيلهم وتوثيقهم قانونياً، إضافة إلى البحث عن حلول دائمة تشمل العودة الطوعية، الاندماج المحلي في مجتمعات اللجوء، أو إعادة التوطين في دول ثالثة. كما تولي المفوضية اهتماماً خاصاً بالفئات الأشد ضعفاً كالأطفال غير المصحوبين والنساء، وتعمل بالتعاون مع الدول على تطوير تشريعات وطنية تعزز من حماية اللاجئين وتكفل حقوقهم الإنسانية والقانونية[19].

المبحث الثالث: موقفُ الإتفاقيات الدوليةَ منَ العدالة المناخيةَ

تَعد الاتفاقيات الدولية منَ المصادر الرئيسة للقانون الدَولي البيئي، إلى جانب العرف الدولي والمبادئ العامة التي أقرتها الأمم المتحدة، والتي تشكل الإطار القانوني الأساسي لتنظيم العلاقات الدولية في مجال حماية البيئة [20] . وتَعد هذه الاتفاقيات من أكثر الوسائل شيوعا لوضع قواعد دولية بيئية ملزمة. لذا، فقد شهدت قضايا البيئة اهتماما متزايدا ومستمرا على اختلاف الأصعدة بعد مؤتمر الأمم المتحدة الخاص بالبيئة الذي عقد في مدينة استوكهولم عام 1972[21].

في هذا المبحث، نطرح سؤالاً يتبلور حول موقف الاتفاقيات الدولية من العدالة البيئية. وقبل الخوض في الإجابة، يجدر بنا الإشارةَ إلى أنَ القصد هنا بالاتفاقيات الدولية هي تلك التي تتعلقُ بمكافحة ظاهرةَ التغير البيئي، نظرا للعلاقة الوثيقة بين العدالة البيئية والتغير المناخي.

في هذا الإطار، تمَ إبرام عدد من المواثيق والاتفاقيات الدولية التي تهدف إلى الحد من الأضرار الناجمة عن تغير المناخ. من أبرز هذه الاتفاقيات: اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وبروتوكول كيوتو لعام 1997، واتفاق باريس لعام 2015. وتسعى هذه الاتفاقيات مجتمعة إلى تعزيز الجهود الدولية الرامية إلى التصدي للتحديات المناخية وتعزيز التعاون بين الدول لتحقيق أهداف الاستدامة المناخية[22].

المطلب الأول: موقف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن العدالة المناخية

تم توقيع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في عام 1992، ودخلت حيز التنفيذ في مارس 1994 بعد مصادقة 197 دولة عليها. كان الهدف الأساسي لهذه الاتفاقية هو الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة إلى مستويات تضمن عدم تأثير الأنشطة البشرية على النظام المناخي لكوكب الأرض[23].

يمكن اعتبار هذه الاتفاقيةَ الإطاريةَ المتعلقة بتغير المناخ لعام 1992 بمثابة الأساس الذي يقوم عليه إطار حماية المناخ في القانون الدولي، حيث إنها أول اتفاقية تم تصميمها خصيصا لمواجهة هذه القضية. ومن خلالها، تطورت آليات الحماية حتى وصلت إلى الوضع الحالي[24].

تتضمن المادة الثالثة من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ مجموعة من المبادئ التوجيهية التي تهدف إلى توجيه الأطراف نحو اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف الاتفاقية وتنفيذ أحكامها. تشمل هذه المبادئ: المستدامة، مبدأ الإنصاف، مبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة، بالإضافة إلى مبدأ الحيطة. وقد أكد بعض الباحثين أن هذه المبادئ تتجاوز كونها مجرد إرشادات لتشكيل الالتزامات داخل الاتفاقيات، لتصبح أداة فعالة في تعزيز آليات التقارير ومراقبة مدى التزام الدول وتفاعلها مع القضايا المناخية.

تعد هذه المبادئ أساسية في تعزيز التعاون الدولي لمواجهة تحديات تغير المناخ، وتؤكد على أهمية الالتزام الجماعي مع مراعاة الفوارق بين الدول في قدراتها ومسؤولياتها. كما تساهم في تعزيز الشفافية والمساءلة في تنفيذ الالتزامات المناخية، مما يعزز من فعالية الاتفاقية في تحقيق أهدافها.[25]

المطلب الثاني: موقف بروتوكول كيوتو واتفاقية باريس للمناخ من العدالة المناخية

يتناول الباحث في هذا المطلب موقف بروتوكول كيوتو واتفاقية باريس للمناخ فيما يتعلق بالعدالة المناخية، وذلك على النحو التالي:

اولا: بروتوكول كيوتو:

يعتبر بروتوكول كيوتو الذي تم اعتماده في عام 1997 في اليابان من أهم الخطوات في مجال حماية المناخ[26]، حيث يعد أول اتفاق ملزم لجميع الدول بشأن تقليل انبعاثات غازات الدفيئة في الغلاف الجوي بهدف القضاء على الأضرار التي تلحق بالنظام البيئي للأرض[27]. مثل تجارة الانبعاثات الدولية، والية التنمية النظيفة، والتنفيذ المشترك. تشجع هذه الآليات، في الظروف المثلى، على بدء تقليل انبعاثات غازات الدفيئة في المناطق التي تكون فيها التكلفة أكثر فعالية، مثل الدول النامية. ولا يهم مكان تقليل الانبعاثات، طالما أنها تزال من الغلاف الجوي. وهذا يحقق فوائد إضافية تتمثل في تعزيز الاستثمار الأخضر في الدول النامية، وإشراك القطاع

الخاص في جهود خفض انبعاثات غازات الدفيئة والحفاظ عليها عند مستويات آمنة. كما يسهل الانتقال إلى مرحلة متقدمة، مما يعني إمكانية التخلي عن التقنيات القديمة الأكثر تلويثا واستبدالها ببنى تحتية وأنظمة أحدث وأنظف، مما يعود بفوائد واضحة على المدى الطويل[28].

يميز هذا البروتوكول بين الالتزامات التي يجب أن تلتزم بها جميع الدول الأعضاء وتلك التي يقتصر الالتزام بها على الدول المتقدمة فقط، استنادا إلى المبدأ الذي نصت عليه الا تفاقية والذي ينص على تنوع المسؤولية وفقا لظروف ودرجة تقدم كل دولة، مما يحمل الدول المتقدمة المسؤولية الأكبر عن انبعاث هذه الغازات[29].

بعبارة أخرى، يمكن القول إن بروتوكول كيوتو يتضمن مجموعتين من الالتزامات يمكن تلخيصهما كما يلي:

- المجموعة الأولى: تتضمن بعض الالتزامات التي تلتزم بها جميع الدول الأعضاء.
- المجموعة الثانية: تتعلق بالالتزامات التي تقع على عاتق الدول المتقدمة بالنيابة عن الدول النامية، وهي كالتالي[30]:

1- قامت 38 دولة متقدمة بتقليص انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة متفاوتة.

2- المحافظة على المساحات الخضراء وزيادتها، مثل الغابات، التي تعتبر خزانات لهذه الغازات من خلال امتصاصها وإطلاق الأكسجين للناس.

3- إجراء أبحاث لدراسة مستويات انبعاث هذه الغازات وآثارها السلبية، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية.

4- التعاون في مجال التعليم والتطوير من خلال برامج تدريب وتوعية المجتمع حول تغيرات المناخ لغرض تخفيف هذه الغازات المضرة.

5- العمل على تصنيع وتطوير تقنيات صديقة للبيئة.

6- أن تلتزم الدول المتقدمة بتمويل وتسهيل نقل التقدم التكنولوجي إلى الدول النامية والفقيرة.

7- تلتزم الدول المتقدمة بتقديم الدعم للدول النامية وبطيئة النمو لمواجهة الآثار السلبية الناجمة عن التغير المناخي والتكيف معها.

وعند مراجعة بروتوكول كيوتو، نجد أنه لم ينص بشكل واضح صريح على مبدأ العدالة المناخية[31]. ومع ذلك، يجب الإشارة إلى أن مؤتمر الأطراف، الذي يعمل كاجتماع للأطراف في بروتوكول كيوتو، ينص على أنه يتعين على الأطراف عند اتخاذ إجراءاتها لتحقيق أهداف آلية التنمية النظيفة، أن تسترشد بالمادتين (2، 3) من الاتفاقية الإطارية، مع مراعاة مبدأ الإنصاف[32].

ثانيا: اتفاقية باريس للمناخ

عقد المؤتمر الحادي والعشرون، المعروف بمؤتمر مناخ الأرض، في باريس عام 2015، حيث تم الإعلان عن الاتفاق الدولي بشأن تغير المناخ[33] ، والذي يعرف باتفاقية باريس للمناخ.

تهدف الاتفاقية إلى الحد من ارتفاع درجة حرارة الأرض إلى درجتين مئويتين مقارنة بعصر ما قبل التصنيع، مع تشجيع الدول الأعضاء على السعي للحد من الارتفاع إلى 1.5 درجة مئوية فقط. من المؤكد أن تنفيذ هذه الاتفاقية يعكس مبدأ العدالة والمسؤولية المشتركة بين جميع الدول في مواجهة تغيرات المناخ، مع مراعاة الفروقات بين الدول المتقدمة والنامية من حيث الإمكانيات والمسؤوليات[34].

في ختام هذا المطلب، يجب التأكيد على أن الدول الصناعية والمتقدمة تتحمل المسؤولية الأكبر عن الأضرار التي لحقت بالغلاف الجوي نتيجة تاريخها الطويل في التصنيع، وهي المسؤولة عن معظم الانبعاثات. بالمقابل، تعتبر الدول النامية من أكثر الدول عرضة للظواهر الناتجة عن ارتفاع درجة حرارة الأرض، وأقل قدرة على التكيف مع تبعات ا لتغيرات المناخية بسبب نقص الموارد والتكنولوجيا اللازمة. بناء عليه، تتحمل الدول المتقدمة عبئا أكبر مقارنة بالدول النامية في مواجهة تحديات تغير المناخ، وهو ما يعرف بمبدأ "المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة"، الذي يعكس الاعتراف بالفوارق التاريخية والقدرات المتفاوتة بين الدول في التعامل مع آثار التغير المناخي. ومع ذلك، لا يزال هناك غياب لاتفاق دولي شامل حول هذا الموضوع [35].

الخاتمة:

يهدف الباحث من خلال هذه الدراسة إلى توضيح مفهوم العدالة المناخية وتحليل موقف القانون الدولي تجاه هذه القضية، مع التركيز بشكل خاص على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بتغير المناخ ودورها في تعزيز مبادئ العدالة المناخية.

وقد توصلنا من خلال هذا البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات والمقترحات التي يمكن تلخيصها كما يلي:

اولاً: النتائج:

1- باتت العدالة المناخية إحدى القضايا المحورية التي تحتل حيزا بارزا ضمن الأجندات الدولية، خاصة في سياق مواجهة تحديات تغير المناخ المتصاعدة.

2- يعتبر مصطلح العدالة المناخية حديث النشأة، حيث أصبح يحتل مكانة متقدمة ضمن أولويات العمل المناخي والتنمية المستدامة في السنوات الأخيرة. ومع ذلك، لم يعرف هذا المصطلح بشكل

واضح ودقيق إلا من خلال الاتفاقيات الدولية، ولا سيما عبر اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ التي أُقرت عام 1992.

3- تمثل العدالة المناخية نقطة التقاء بين حقوق الإنسان وقضايا تغير المناخ، إذ تهدف بشكل أساسي إلى حماية حقوق الأفراد المتأثرين بآثار التغ ير المناخي. وبناء عليه، تعد العدالة المناخية الإطار الأمثل لضمان توزيع عادل للأعباء والتكاليف المناخية بين الدول المتقدمة والصناعية من جهة، والدول الفقيرة والأكثر تضرراً من جهة أخرى، مع الأخذ في الاعتبار أن الدول الصناعية تتحمل المسؤولية الأكبر عن هذه التغيرات.

4- لا يوجد حتى الوقت الراهن اتفاق دولي واضح ينظّم كيفية تطبيق مبدأ التوزيع العادل والمنصف للمنافع والأعباء المرتبطة بتغير المناخ. في هذا السياق، تقدم العدالة المناخية مجموعة من المقاربات والرؤى التي تهدف إلى معالجة هذه القضية الحساسة بما يضمن تحقيق الإنصاف بين الأطراف المختلفة.

ثانيا: المقترحات:

1- تعزيز البرامج التوعوية حول العدالة البيئية والقوانين الدولية، من خلال تنظيم ندوات وورش عمل تستهدف مختلف الفئات المهنية، لزيادة الوعي بأهمية هذه القوانين ودورها في حماية البيئة.

2- إدراج مناهج دراسية متخصصة في الجامعات والكليات تتناول القانون البيئي الدولي، لضمان تخريج جيل من المتخصصين على دراية كافية بالقوانين البيئية وتحدياتها التطبيقية.

3- تفعيل دور الإعلام والمؤسسات البحثية في نشر المعرفة حول تطبيقات القانون الدولي في حماية البيئة، عبر الحملات الإعلامية والمقالات التوعوية.

4- تعزيز تطبيق القوانين البيئية على المستوى المحلي والدولي من خلال تطوير آليات رقابية صارمة لضمان التزام الدول والشركات بالمعايير البيئية المحددة.

المصادر:

القرآن الكريم

اولا: المراجع:

1. أحمد حميد البدري، الحماية الدولية للمناخ في إطار التنمية المستدامة، انكي للنشر والتوزيع، بغداد، العراق، 2021م، ط1.
2. اسماعيل بن حفاف، دور القانون الدولي في حماية المناخ. 2020.مجلة دراسات وأبحاث، مج12, ع3، 280 – 293.
3. حوراء قاسم فانوس، ومصطفى سالم عبد بخيت، العدالة المناخية في ضوء اتفاقية باريس لتغير المناخ. 2023.مجلة العلوم القانونية، مج37, عدد خاص، 107 – 127
4. حليمة معلاوى، تغير المناخ والأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية: آفاق القانون الدولي. 2020.مجلة دراسات وأبحاث، مج12, ع3، 382 – 392

5. حسن عماد المطر، والقاضي علي جبار كريدي. مفهوم المسؤولية الدولية الناشئة عن ظاهرة تغير المناخ: أنواعها، وآثارها القانونية. 2024.مجلة دراسات البصرة، مج19, ع56، 189 – 240.
6. حنان كمال أو سكين، مقاربات تحقيق العدالة المناخية، مجلة السياسة والاقتصاد، كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، مج: 9، ع: 8، أكتوبر 2020
7. زكية بلهول، المركز القانوني للاجئ المناخ في القانون الدولي لحقوق الإنسان.2022. مجلة الحقوق والحريات، مج10، ع1، 1103 – 1127.
8. سرحان سليمان، دراسة اقتصادية للتغيرات المناخية وآثارها على التنمية المستدامة في مصر، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، يونيو 2015
9. سعيد سالم جويلي، التنظيم الدولي لتغير المناخ وارتفاع درجة الحرارة.
10. سلامة طارق عبد الكريم الشعلان، الحماية الدولية للبيئة من ظاهرة الاحتباس الحراري، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2010م، ص160؛ معين حداد، التغير المناخي "الاحترار العالمي ودوره في النزاع الدولي"، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2012م.
11. صالح الحديثي، النظام القانوني الدولي لحماية البيئة، رسالة دكتوراه، كلية القانون، جامعة بغداد، 1997
12. عبدالغني قاسم مثنى الشعيبي. المسؤولية الجنائية الناشئة عن الجرائم الماسة بالمناخ في القانون الإماراتي.2024. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، عدد خاص، 580 – 623.
13. عبد المسيح سمعان عبد المسيح، العدالة المناخية: بعداً جديداً للثقافة البيئية يوجب إدخاله في المناهج الدراسية "المؤتمر العلمي العشرون: الثقافة البيئية العلمية– آفاق– تحديات"، الجمعية المصرية للتربية العلمية، القاهرة، 2017م، ص35.
14. علي أحمد غانم، التغيرات المناخية في الوطن العربي الماضي والحاضر والمستقبل.
15. محمود عمار عطية العطار. تغير المناخ والنزاع المسلح: دراسة في إطار القانون الدولي الإنساني. 2024.مجلة الفكر القانوني والاقتصادي، س14, ع1، 318 – 396.
16. محمد أحمد سلامة مشعل. دعاوى المناخ والإشكاليات المرتبطة بها أما القاضي الإداري.2021. مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، ع36, ج2، 760 – 831.

ثانيا: القوانين:

17. النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية سنة 1946.

ثالثا: المواقع الالكترونية:

18. بيان صحفي: اتفاقية باريس أهم ملامحها ومدى تأثيرها على تغير المناخ في العالم ومصر، المبادة المصرية للحقوق الشخصية في 14 فبراير 2016م، https://eipr.org/press/ (تاريخ الدخول الثلاثاء الموافق 18/ 3/2025).
19. https://www.unhcr.org تاريخ الزيارة يوم الاثنين (2025/3/10)
20. https://news.un.org/en / :يوم الخميس (2025/3/13)
21. https://unfccc.int/kyoto_protocol تاريخ الزيارة يوم السبت (2025/3/15)

الهوامش:

(1) عبد المسيح سمعان عبد المسيح، العدالة المناخية: بعداً جديداً للثقافة البيئية يوجب إدخاله في المناهج الدراسية "المؤتمر العلمي العشرون: الثقافة البيئية العلمية– آفاق– تحديات"، الجمعية المصرية للتربية العلمية، القاهرة، 2017م، ص35.

(2) عطيه العطار، تغير المناخ والنزاع المسلح: دراسة في إطار القانون الدولي الإنساني، مجلة الفكر القانوني والاقتصادي، 2024، ص318.

(3) اسماعيل بن حفاف، دور القانون الدولي في حماية المناخ، (2020)، مجلة دراسات وأبحاث، مجلد 12, عدد3، ص280.

(4)حليمة معلاوى، تغير المناخ والأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية: آفاق القانون الدولي،2020 مجلة دراسات وأبحاث، مجلد 12, عدد3، ص348.

(5) حوراء قاسم فانوس، ومصطفى سالم عبد بخيت، العدالة المناخية في ضوء اتفاقية باريس لتغير المناخ،2023، مجلة العلوم القانونية، مجلد37, عدد خاص، ص110.

(6) عطية العطار، مرجع سابق، ص321.

(7) اسماعيل بن حفاف، مرجع سابق ص285.

(8) حوراء قاسم فانوس، ومصطفى سالم عبد بخيت، العدالة المناخية في ضوء اتفاقية باريس لتغير المناخ،2023، مجلة العلوم القانونية، مجلد37, عدد خاص، ص115.

(9) زكية بلهول، المركز القانوني للاجئ المناخ في القانون الدولي لحقوق الإنسان،2022، مجلة الحقوق والحريات، مجلد10, عدد1,ص1110.

(10) حسن عماد المطر، والقاضي، علي جبار كريدي، مفهوم المسؤولية الدولية الناشئة عن ظاهرة تغير المناخ: أنواعها، وآثارها القانونية،2024، مجلة دراسات البصرة، مج19, ع56 ,ص199.

(11) عطية العطار، مرجع سابق،ص326.

(12) حليمة معلاوي، مرجع سابق، ص386.

(13) حوراء قاسم فانوس، ومصطفى سالم عبد بخيت، مرجع سابق، ص118.

(14) اسماعيل بن حفاف، مرجع سابق، ص288.

(15) زكية بلهول، مرجع سابق، ص 1110.

(16) عبدالغني قاسم مثنى الشعيبي، المسؤولية الجنائية الناشئة عن الجرائم الماسة بالمناخ في القانون الإماراتي،2023، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، عدد خاص، ص 582.

(17) اسماعيل بن حفاف، مرجع سابق، ص282.

(18) زكية بلهول، مرجع سابق، ص 1115.

(19) https://www.unhcr.org تاريخ الزيارة يوم الاثنين 2025/3/10

(20) "تنص المادة 38 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية على أنه:

1 . وظيفة المحكمة أن تفصل في المنازعات التي ترفع إليها وفقا لأحكام القانون الدولي، وهي تطبق في هذا الشأن:

أ. الاتفاقات الدولية العامة والخاصة التي تضع قواعد معترفا بها صراحة من جانب الدول المتنازعة.

ب. العادات الدولية المرعية المعتبرة بمثابة قانون دل عليه تواتر الاستعمال.

ج. مبادئ القانون العامة التي أقرتها الأمم المتمدنة.

د. أحكام المحاكم ومذاهب كبار المؤلفين في القانون العام في مختلف الأمم، ويعتبر هذا أو ذاك مصدرا احتياطيا لقواعد القانون وذلك مع مراعاة أحكام المادة 59.

2. لا يترتب على النص المتقدم ذكره أي إخلال بما للمحكمة من سلطة الفصل في القضية وفقا لمبادئ العدل والإنصاف متى وافق أطراف الدعوى على ذلك."

(21) صالح الحديثي، النظام القانوني الدولي لحماية البيئة، رسالة دكتوراه، كلية القانون، جامعة بغداد، 1997م، ص 53.

(22) ينظر:

Humanitarian Aid, 'Everyone needs to do more' to help suffering Venezuelans, says UN Emergency Relief Coordinator, United Nations News,), Link: https://news.un.org/en / (2025/3/13).

(23) علي أحمد غانم، التغيرات المناخية في الوطن العربي الماضي والحاضر والمستقبل، دار الحامد للنشر والتوزيع، 1439هـ/ 2019م، ط1، ص 188.

(24) أحمد حميد البدري، الحماية الدولية للمناخ في إطار التنمية المستدامة، انكي للنشر والتوزيع، بغداد، العراق، 2021م، ط1، ص 188.

(25) ينظر المادة الثالثة من الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ لعام 1992.

(26) حيث استطاع هذا البروتوكول أن يأتي بنصوص تفصيلية لمعالجة مشكلة التغيرات المناخية، وذلك من خلال الآليات المرنة التي تضمنها. أحمد حميد البدري، الحماية الدولية للمناخ في إطار التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص235.

(27) علي أحمد غانم، التغيرات المناخية في الوطن العربي الماضي والحاضر والمستقبل، مرجع سابق، ص189.

(28) https://unfccc.int/kyoto_protocol تاريخ الزيارة يوم السبت 2025/3/15

(29) سعيد سالم جويلي، التنظيم الدولي لتغير المناخ وارتفاع درجة الحرارة، مرجع سابق، ص31-32.

(30) سرحان سليمان، دراسة اقتصادية للتغيرات المناخية وآثارها على التنمية المستدامة في مصر، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، يونيو 2015م، ص15.

(31) سلامة طارق عبد الكريم الشعلان، الحماية الدولية للبيئة من ظاهرة الاحتباس الحراري، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2010م، ص160؛ معين حداد، التغير المناخي "الاحترار العالمي ودوره في النزاع الدولي"، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2012م، ص11.

(32) أحمد حميد البدري، الحماية الدولية للمناخ في إطار التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص241.

(33) علي أحمد غانم، التغيرات المناخية في الوطن العربي الماضي والحاضر والمستقبل، مرجع سابق، ص194.

(34) بيان صحفي: اتفاقية باريس أهم ملامحها ومدى تأثيرها على تغير المناخ في العالم ومصر، المبادة المصرية للحقوق الشخصية في 14 فبراير https://eipr.org/press/ (تاريخ الدخول الثلاثاء الموافق 18/ 3/2025).

(35) حنان كمال أو سكين، مقاربات تحقيق العدالة المناخية، مجلة السياسة والاقتصاد، كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، مج: 9، ع: 8، أكتوبر 2020م، ص139.